العام للجبهة الشعبية، جورج حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمه.

٣ ـ يتم الاعلان في الوقت عينه عن المجلس الوطني الفلسطيني كبرلمان للدولة الجديدة بمشاركة شخصيات من الاراضي المحتلة، يعلن عن اسمائهم في ميثاق الاستقلال.

٤ ـ يتم اعتبار مكاتب م.ت.ف. في الخارج سفارات للدولة الفلسطينية الجديدة.

٥ ـ يقام اطار اداري مؤقت في الاراضي المحتلة لمعالجة الشؤون الحياتية المختلفة المرتبطة بالصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية والقضاء والشرطة والزراعة والصناعة والتجارة والبناء والكهرباء والشؤون البلدية والصحافة والعلوم (يكون الاطار مرتكزاً على اللجان الشعبية) (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٧).

أما هدف الوثيقة، فهو الانتقال من مرحلة الصدامات بالحجارة في ساحة المعركة الى مرحلة المبادرة السياسية، وذلك من خلال ادارة معركة دبلوماسية، الامر الذي سوف يعطي الانتفاضة حافزاً جديداً للوصول الى المؤتمر الدولي. وهذا التحرّك سوف يؤثر في مستوى الحركة الدبلوماسية اكثر من أي مبادرة سياسية اخرى يمكن للجانب الفلسطيني ان يطرحها. كما يعطي ذلك الحركة الدبلوماسية قوة كبيرة للمساومة، لان موضوع النقاش على الساحة الدولية، والاسرائيلية، سوف يتغير من مطالبة م.ت.ف. بالاعتراف باسرائيل كشرط مسبق لبدء المفاوضات الى مطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية التي بنتها السواعد الفلسطينية التي احتلت اراضيها من جانب اسرائيل.

وان ما ورد آنفاً لا يعني ايقاف مسار الانتفاضة ، وانما التصعيد، وباقصى صورة ممكنة تصل بمستواها الى اطار الدولة الوطنية المقترحة (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل الرسمية

اتسمت ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية على «وثيقة الاستقلال الفلسطيني» بالفزع والرفض تارة، وبالتجاهل والاستخفاف تارة اخرى. وفي هذا الاطار، علقت اوساط، رفيعة المستوى، في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، على الوثيقة بأن «اعتزام م.ت.ف. تشكيل حكومة منفى واعلان وثيقة استقلال فلسطينية... هما احلام مخبولة وخطرة، ولن تقوم لهما قائمة... ومن يعير اهتماماً لهذه الامور سوف يمنى بفشل ذريع» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٧).

من جهة أخرى، اعلن القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، «ان وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني لن تصمد اكثر من أربع وعشرين ساعة». كما اعرب عن دهشته وأسفه لتسريب الوثيقة من قبل عناصر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٩). وكان بيرس قال، في مستهل جلسة وزراء حزب العمل، التي عقدت لمناقشة الوثيقة، ان « عرفات يناور، وهو غير قادر على اتخاذ قرارات... ولن نسمح له، اطلاقاً، باقامة دولة فلسطينية... كما ينبغي الّا يتملكنا الخوف جراء هذا الاعلان أو ذاك... وما يلزم اسرائيل هو خلق مسار سياسي» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٨).

مناقشة الحكومة

في سياق مناقشة الحكومة الاسرائيلية للوثيقة، اعرب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عن تحفظه ازاء تسريب الوثيقة الى وسائط الاعلام، وقال: «لقد اعطيت هذه الوثيقة وزناً لا يتناسب وحجمها. ومن المحظور على اسرائيل اعطاء انطباع وكأنها فقدت السيطرة على المناطق [المحتلة]». وأكد رابين ان اعتقال فيصل الحسيني قد تمّ دون اي علاقة بالمواد التي ضبطت في مكتبه؛ فقد اعتقل بسبب دعمه للنشاط العنيف والتحريض ضد اسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٨).

شاركه في هذا التقويم الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، حيث قال ان «وثيقة الحسيني غير جادة ولا تساوي الورقة التي كتبت عليها». واعرب عن اعتقاده بأن الوثيقة سرّبت من طريق جهاز الامن العام، وبتوجيه